التجارة تخصص أربعة ترليونات دينار لدعم البطاقة التموينية

□ بغداد/ متابعة المدى الاقتصادي

كشفت وزارة التجارة أمس عن تخصيص أربعة ترليونات دينار ضمن موازنة العام الحالي لتغطية مفردات البطاقة التموينية، لافتة الى أن عدد المشمولين بها يبلغ نحو ٣٢ مليون شخص، فيما أشارت إلى أنها ستتجه لشراء المواد الغذائية من المناشىء من دون وسطاء.

وقال وزير التجارة خير الله حسن بابكر في بيان صدر امس على هامش لقائه السفير الهندي في بغداد سوريش كية ريدي، إن "اللجنتين الاقتصادية والمالية في مجلسي الوزراء والنواب خصصتا لوزارة التجارة أربعة ترليونات دينار لشراء مفردات البطاقة التموينية ضمن موازنة العام الحالي ٢٠١٢"، لافتا إلى أن "الوزارة ستباشر باستيراد مفردات البطاقة التموينية حالما يتم المصادقة على الموازنة من قبل البرلمان".

وأضاف بابكر أن "خطة الوزارة خلال هذا العام توفير مواد البطاقة التموينية من المنشأ مباشرة من دون تدخل الوسيط"، مبينا أن "أكثر من ٣٢ مليون مواطن مسجلين ضمن نظام التموين".

وأشار بابكر الى أن "الوزارة بصدد زيارة الهند للإطلاع على المجارش الهندية والمنتوج من تلك المادة لتحديد كميات الشراء"، مؤكدا أن "حاجة العراق من مادة الرز تبلغ مليون طن سنويا، فيما تبلغ الحاجة من مادة الحنطة أربعة ملايين و ٤٠٠ ألف طن ، و ٨٠٠ ألف طن من مادة السكر، إضافة إلى ٥٠٠ ألف طن من مادة حليب الأطفال و ٦٠٠ ألف طن من مادة زيت الطعام".

ولفت الى أن "الوزارة تعمل على توسيع وتنويع مصادر التعاون مع الهند في مجالات عدة ومباشرة ومنها استيراد السيارات والمواد الإنشائية وذلك من خلال القيام بالزيارات المتبادلة بين شركات الوزارة والشركات الهندية المختصة"، مضيفاً إن "الوزارة وضعت الخطط لتفعيل عمل اللجنة المشتركة وتحديث الاتفاقيات المعقودة بين البلدين وبما يلبي طبيعة المرحلة التي يعيشها العالم".

وأعلنت وزارة التجارة في الثاني من كانون الثاني الحالي عن تسويق أكثر من ١٠٠ ألف طن من محصول الشلب خلال الموسم الزراعي الماضي ٢٠١١، فيما أشارت إلى تسويق أكثر من مليون و ٧٠٠ ألف طن من الحنطة والشعير خلال الموسم الزراعي الماضي.

يذكر أن الغالبية يعتمدون على البطاقة التموينية في حياتهم اليومية منذ بدء الحصار الدولي على العراق في العام ١٩٩١ بعد غزوه الكويت، وتشمل مفردات الحصة التموينية للفرد الواحد الرز، والطحين، والزيت النباتي، والسكر، والشاي، ومسحوق الغسيل، والصابون، والحليب المجفف (للكبار)، والحليب المجفف (للصغار)، والباقوليات كالعدس و الفاصوليا والحمص.

وتقدر قيمة هذه المواد بالنسبة للفرد الواحد في السوق المحلية بنحو عشرة دولارات من دون احتساب حليب الأطفال، في حين يتم الحصول عليها عن طريق البطاقة التموينية بمبلغ ٢٥٠ دينارا.

بابل توقع ثمانية عقود استثمارية

□ بابل / متابعة المدى الاقتصادي

وقعت محافظة بابل ثمانية عقود استثمارية تشمل قطاع الاسكان والصحة والترفيه، مؤكدة وجود إجراءات جديدة لتفعيل الاستثمار في المحافظة.

وقال محافظ بابل محمد المسعودي لـ"السومرية نيوز" إن "المحافظة اتخذت إجراءات جديدة جريئة وبالتعاون مع مجلس المحافظة لتفعيل الاستثمار"، مؤكداً أن المحافظة وقعت ثمانية عقود استثمارية جديدة، واحدا بقطاع الاسكان في ناحية القاسم ٢١ كم جنوب الحلة، واربع فرص بالقطاع الترفيهي، وواحدة في ناحية القاسم وثلاثا في مركز الحلة، وفرصة استثمارية لبناء مستشفى الكفيل التخصصي في مركز الحلة".

وأكد المسعودي أن محافظة بابل "ستوقع عدداً آخر من العقود الاستثمارية الأسبوع القادم"، موضحاً أن "مجلس المحافظة ساعد في بعض الإجراءات في طرح الفرص الاستثمارية الجديدة والتعاقد عليها".

من جهة أخرى، قال محافظ بابل، إن "ميزانية بابل للعام الماضي والتي كانت تبلغ ١٤٦مليار دينار عراقي و ٧٥٠ مليون دينار، قد صرفت بالكامل، إضافة الى المبلغ المدور من العام الذي سبقه ٢٠١٠، والبالغ ٦١ مليار دينار"، مؤكداً أن "المحافظة اعدت خطة لتوزيع مبالغ ميزانية العام الحالي ٢٠١٢ على عموم المحافظة وحسب الكثافة السكانية وحاجة الاقضية والنواحي".

من جانبه شكل وزير البلديات والاشغال العامة عادل مهودر لجنة من الوزارة مهمتها تسريع العمل لإنجاز مشروع ماء الهاشمية الذي وصلت نسبة الانجاز فيه الى اكثر من ٨٥٪ بغية وضع المشروع في الخدمة بعد سحب العمل من الشركة المنفذة.

وقال الوزير خلال لقائه عددا من البرلمانيين واعضاء مجلس محافظة بابل ان بعض المشاريع احيلت الى شركات غير كفوءة وليست بالمستوى المطلوب لذلك حصلنا على موافقة مجلس الوزراء باستقدام الشركات الاجنبية التي لها الخبرة في مجال تنفيذ المشاريع الإستراتيجية وتوجيه دعوات مباشرة للإسراع في تنفيذ بنى تحتية رصينة لتأسيس تنمية حقيقية.

بحسب بيان ان مشروع مجاري الحلة الكبير سيحال بعهدة شركة اجنبية تصميماً وتنفيذاً بالاضافة الى احالة مشروع ماء قرى الحلة و المحاويل وهناك مشروع جديد ضمن موازنة ٢٠١٢ هو مشروع ماء ابي غرق الكفل بطاقة /٤٠٠٠/م٣ ساعة سيحال بعهدة شركة اجنبية ايضاً .

البرلمان يواصل اليوم مناقشة الموازنة و ٢٠ مشروع قانون

□ بغداد/ متابعة المدى الاقتصادي

من المحتمل ان يناقش البرلمان صباح اليوم خلال جلسته ٢٠ قانونا إضافة مناقشة الموازنة العامة لعام ٢٠١٢.

وقال مصدر برلماني لـ"السومرية نيوز"، إن "مجلس النواب سيستكمل خلال جلسته الـ١٣ من الفصل الثاني للسنة التشريعية الثانية التي ستعقد اليوم الاثنين ، القراءة الثانية لمشروع قانون الموازنة العامة الاتحادية للسنة المالية ٢٠١٢"، مبينا أن "الجلسة ستشهد مناقشة موضوع إقراض الموظفين، إضافة إلى القراءة الأولى لمقترح قانون الجامعات الأهلية، ومشروع قانون التعديل الثالث لقانون المجمع العلمي رقم (٣) لسنة ١٩٩٥".

وأضاف المصدر الذي طلب عدم الكشف عن اسمه أن "الجلسة ستشهد أيضا القراءة الأولى لمشاريع قوانين التعديل الأول لقانون وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، وتعديل قانون ضبط الأموال المهربة رقم (١٨) لسنة ٢٠٠٨، وتصديق اتفاقية تنظيم أحكام التوقيع الالكتروني في مجال المعاملات الالكترونية بين الدول العربية"، مشيرا إلى أن "جدول أعمال الجلسة يتضمن أيضا القراءة الأولى لقوانين المصرف العراقي للتجارة، وتعديل قانون العقوبات رقم (١١١) لسنة ١٩٦٩ الخاص بالمادة (٢٦١)، والمجلس الوطني للاعمار والتنمية، وتعديل قانون انتخابات مجالس الاقضية والنواحي".

وأكد المصدر أن "مجلس النواب سيقرأ القراءة الأولى لمقترح قانون المخصصات الهندسية، ومقترح قانون مجلس الاتحاد ومشروع قانون العمل"، لافتا إلى أن "الجلسة تتضمن القراءة الثانية لمشاريع قوانين عقد المعاهدات، وصندوق ادخار الكمارك، وتصديق جمهورية العراق على اتفاقية التعاون الاقتصادي والتجاري والتقني بين حكومة جمهورية العراق وحكومة المملكة المتحدة لبريطانيا وايرلندا الشمالية".

وتابع المصدر أن "الجلسة الـ١٣ ستشهد القراءة الثانية لقوانين دمج المصرف الاشتراكي بمصرف الرافدين، والقرى العصرية الزراعية، ومركز التدريب النقدي والمصرفي".

وكانت رئاسة مجلس النواب العراقي رفعت، امس الأول السبت ، جلسة المجلس الـ١٢ إلى اليوم الاثنين، فيما أكد مصدر برلماني أن الجلسة شهدت تأدية اليمين الدستورية من قبل علي الصجري نائبا جديدا وفقا لقرار المحكمة الاتحادية، والقراءة الثانية لمشروع قانون الموازنة الاتحادية لعام ٢٠١٢.

فيما تم تأجيل القراءة الأولى لقوانين تعديل قانون ضبط الأموال المهربة، والجامعات الأهلية، والتعديل الثالث لقانون المجمع العلمي رقم (٣) لسنة ١٩٩٥، والتعديل الأول لقانون وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، وتعديل قانون ضبط الأموال المهربة رقم (١٨) لسنة ٢٠٠٨، وتصديق اتفاقية تنظيم أحكام التوقيع الالكتروني في مجال المعاملات الالكترونية بين الدول العربية، والمصرف العراقي للتجارة، وتعديل قانون العقوبات رقم (١١١) لسنة ١٩٦٩ الخاص بالمادة (٢٦١)، والمجلس الوطني للاعمار والتنمية، وتعديل قانون انتخابات مجالس الاقضية والنواحي، ومقترح قانون مجلس الاتحاد، ومشروع قانون العمل.

كما أجلت رئاسة البرلمان أيضا القراءة الثانية لمشاريع قوانين الموازنة العامة الاتحادية للسنة المالية ٢٠١٢، وعقد المعاهدات، وصندوق ادخار الكمارك، وتصديق جمهورية العراق على اتفاقية التعاون الاقتصادي والتجاري والتقني بين حكومة جمهورية العراق وحكومة المملكة المتحدة لبريطانيا وايرلندا الشمالية، ودمج المصرف الاشتراكي بمصرف الرافدين، والقرى العصرية الزراعية، ومركز التدريب النقدي والمصرفي، فضلا عن مناقشة موضوع إقراض الموظفين.

واسط: تخصيص ارض لبناء مجمعات سكنية

□ واسط / متابعة المدى الاقتصادي

أعلن المستشار الاقتصادي في هيئة استثمار واسط حيدر فكري عن تخصيص أرض واسعة لغرض إنشاء مجمعات سكنية في المحافظة.

وقال فكري بحسب(الوكالة الاخبارية للانباء) :تم استحصال موافقة مجلس الوزراء لتخصيص أرض مساحتها (٤٠٠٠) دونم في حي العسكري جنوبي الكوت لغرض إنشاء اكثر من (٣٨)الف وحدة سكنية، من قبل شركات مختلفة وبنسب إنجاز متباينة حسب كل مجمع والشركة المبرم معها العقد.

وأضاف فكري: إن الهيئة لديها مجموعة فرص استثمارية كبيرة في المحافظة ضمن جميع القطاعات الاقتصادية، منها تخصيص أرض مساحتها نصف مليون دونم للاستثمار الزراعي فضلا عن تهيئة قاعدة جوية لإنشاء مطار واسط.

الديوانية تمنح إجازتين بقطاع الإسكان

□الديوانية / متابعة المدى الاقتصادي

أعلنت هيئة استثمار الديوانية عن منحها إجازتين استثماريتين لبناء مجمّعين إسكانيين لشركات محلية بإقليم كردستان، مبينة أن الكلفة الإجمالية للمشروع بلغت ٨٥ مليون دولار، فيما أكدت أنهما يضمّان نحو ٥٦٢ وحدة سكنية. وقال رئيس الهيئة وكالة احمد هاشم لـ"السومرية نيوز"، إن "الهيئة منحت إجازتين استثماريتين لشركات كردية من إقليم كردستان، لإنشاء مجمعين سكنيين الأول في قضاء الشامية (٣٥ كم غرب الديوانية)، والآخر في ناحية الشافعية (٢٠ كم غرب الديوانية)"، مبينا أن "الكلفة الإجمالية للمشروع تبلغ نحو ٨٥ مليون دولار".

وأضاف هاشم أن "مشروع قضاء الشامية سيبنى بطريقة السكن الأفقي، فيما سينشأ مجمع الشافعية بطريقة السكن العمودي"، مشيرا إلى أن "المجمعين يضمان نحو ٥٦٢ وحدة سكنية". وأكد هاشم أن "تلك الوحدات السكنية ستباع للمواطنين بطريقة التقسيط"، لافتا إلى أن "محافظة الديوانية تقدم التسهيلات كافة للمشاريع الاستثمارية وخاصة الإسكانية منها لدورها المهم في التقليل من أزمة السكن بالمحافظة".

يذكر أن عدد الإجازات الاستثمارية التي منحتها هيئة استثمار الديوانية، خلال الفترة الماضية، ٣٩ إجازة وفي قطاعات مختلفة لشركات أجنبية وعربية ومحلية، حيث تبلغ القيمة الإجمالية لتلك الإجازات نحو مليار و ٩٠٠ مليون دولار. وتعاني محافظة الديوانية (١٨٠ كم جنوب بغداد)، البالغ عدد سكانها نحو مليون و ٢٠٠ ألف نسمة، من أزمة سكن حادة نتيجة ارتفاع أسعار الأراضي السكنية والبيوت المستأجرة، رغم أنها تعد ثاني أفقر محافظة عراقية، الأمر الذي أدى إلى ازدياد ظاهرة بناء المساكن العشوائية على الأراضي الحكومية.

٦٠٠ مليون دولار حجم الاستثمارات خلال ثلاث سنوات في ديالى

□ ديالى / متابعة المدى الاقتصادي

أعلنت هيئة استثمار ديالى امس عن وصول حجم الاستثمارات في عموم الرخص والمشاريع الاستثمارية في المحافظة التي منحتها خلال الثلاث سنوات الماضية إلى أكثر من ٦٠٠ مليون دولار، مبينا أن الهيئة منحت ١٨ رخصة استثمارية منذ عام ٢٠٠٩ وحتى الآن.

وكشف مدير هيئة استثمار ديالى مجول الطائي بحسب (آكانيوز) عن "توفر خمس إلى ست فرص استثمارية في قطاعات السياحة والإسكان في الوقت الحالي"، منوها إلى أن "تعطيل عمل مجلس المحافظة حال دون استكمال الإجراءات القانونية أمام المستثمرين".

وقال الطائي إن حجم الاستثمار في الثلاث سنوات الماضية وصل إلى أكثر من ٦٠٠ مليون دولار عبر منح ١٨ رخصة استثمارية في مختلف القطاعات".

وأضاف "لدينا الكثير من الفرص المتاحة موزعة ضمن خارطة استثمارية شملت عموم مناطق المحافظة ولمختلف القطاعات"، داعيا الشركات والمستثمرين إلى استغلالها.

وأكد ان التحسس الأمني لدى الشركات المستثمرة وعدم تعاون الوزارات في منح الأراضي وفهمها الخاطئ لآليات الاستثمار عرقل الكثير من المشاريع الاستثمارية في ديالى.

وأعلنت إدارة ديالى في وقت سابق انسحاب ١٧ شركة أجنبية مستثمرة من مشروع بناء اكبر مدينة سياحية في الشرق الأوسط تبنى على ارض تقدر مساحتها بآلاف الدونمات قرب ناحية العظيم (٦٠كم شمال بعقوبة) بعدما قدمت عروضا وتصاميم خلال الفترة الماضية، عازية الانسحاب إلى الأوضاع الأمنية الراهنة فضلا عن الأزمة السياسية التي تمر بها البلاد.

وكانت دائرة استثمار محافظة ديالى قد منحت ١٨ إجازة استثمارية منذ تأسيسها نهاية عام ٢٠٠٨ في مجالات متعددة أبرزها الإسكان والزراعة، فيما أعلنت بداية العام الماضي عن توفر ٤٤ فرصة متاحة في عموم المجالات والقطاعات المختلفة.